# مُؤهِّلاتُ النَّاقِدِ الحَدِيثي


د.عَبْد الجبَّار هَادي عَبدِاللهِ الْمَرَّاني

أستاذ الحديث وعلومه المساعد –كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة نجران –السعودية


## الملخص


يشهد الأئمة الكبار أن علم الحديث علم واسعٌ كثير الفروع، وأن علم النقد الحديثي لا يتقنه إلا القلة، فهم قلة من قلة.

أما شروط الناقد الحديثي ومؤهلاته فهي ثلاثة أنواع أساسية، ولا بد من وجودها كلها في الناقد، وهي:

**النوع الأول: المؤهلات الذاتية لدى الناقد الحديثي وهي في أمرين:**

أ- الذكاء والفطنة الفطريان.

ب- الإنصاف والتجرد من الخلفيات العقدية والفكرية السابقة، وأن يُعْرَفَ الناقدُ بحبه للحقيقة لذاتها، إما خوفاً من الله وابتغاء مرضاته، وإما لطبعٍ في نفسه.

**النوع الثاني: المؤهلات العلمية العامة، وأهمها أمران:**

أ- أن تكون لديه معرفة شرعية جيدة.

ب- أن تكون ثقافته إسلامية كافية(يكفي أن نقول كافية، وليس بالضرورة واسعة).

**النوع الثالث: المؤهلات العلمية الخاصة بنقد الحديث.**

فلا يشك المتخصصون في أي علم من العلوم سواء كانت دينية أم دنيوية أن الرسوخ في العلم لا يكون إلا بالممارسة الطويلة، وهذا ما يسمى بالْمَلَكَة.

وإذا أردنا تفصيل ذلك فيما يخص مؤهلات الناقد الحديثي بإيجاز ففيما يلي:

١) الممارسة الطويلة لقراءة كتب الحديث، وهي من حيث الأهمية للناقد الحديثي على أربع مراتب، ابتداءً بالأهم فالمهم:

الأولى: الكتب التي قصدت جمع الصحيح(الصحيحان)، فهما أصح كتب الحديث النبوي على الإطلاق لدى الأئمة وجمهور الأمة، لتكوين ذوقٍ لدى الناقد الحديثي بصفات حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم- الثابت عنه.

الثانية: ممارسة الاطلاع على قراءة الكتب التي قصدت مناقشة أو جمع غير الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لتكوين ذوق لدى الناقد الحديثي بصفات الحديث الدخيل على حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم-فأما الكتب التي تهتم بمناقشة ذلك فهي كتب العلل، وممارسة الاطلاع عليها أعلى تدريبات النقد الحديثي، ثم الكتب التي جمعت الموضوع والضعيف، وإن كان بعضها عليه مآخذ، ولكن المطلع عليها

باستمرار لا يعدم فائدة جيدة في ذائقته النقدية في صفات الحديث الدخيل على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثالثة: ممارسة الاطلاع على الكتب الأصول، وهي تسعة كتب (الصحيحان، والسنن الأربع، وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الدارمي) وقد خَرَجَ الصحيحان في المرتبة الأولى، وبقيت الكتب السبعة، وهي مهمة، لأن فيها —كثيراً –سوقاً للإسناد لبيان الاختلاف، إلى جانب بيان بعض مؤلفيها لدرجة الحديث صراحة أو إشارة، ولمعرفة الصناعة الحديثية فيها والتدرب عليها.

الرابعة: ممارسة الاطلاع على بقية الكتب الحديثية –غير الكتب الأصول –لمعرفة مناهج المحدثين ومدارس التصحيح والتضعيف.

٢) إتقان معرفة أنواع علوم الحديث (أصول الحديث)، المعروف بعلم " المصطلح " حتى ولو كان من المنتقدين لبعض مباحثه، لأن قواعد هذا الفن –لا سيما المجمع عليه منها –طرق قد سلكها المحدثون ومضوا على تطبيقها، وما توافقت نظراتهم فيها إلا بخبرة متراكمة وطويلة.

٣) القدرة على التخريج، أي القدرة على البحث عن الحديث والوصول إلى مظانّه، وجمع طرقه ورواياته للحكم عليه.

٤) الاطلاع المستمر على كتب الجرح والتعديل المسْنَدة، والتأمل فيها وملاحظة أخطاء الثقات فضلاً عن أخطاء غيرهم، وكذلك كتب الرجال المتأخرة، لأن فيها خلاصات مهمة، ولسهولة ترتيبها، ولأنها أكثر جمعاً.

## مقدمة

الحمد لله رب العالَمِين، مُعَلِّم الناقدين العالِمِين، مُفْهِمِ الثقاتِ العارِفِينَ، ونصلي ونسلم على سيد العالَمِين، إمامِ العالِمِين العامِلِينَ، محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين ...

أما بعد:

فإن علمَ الحديثِ علمُ القلةِ وليس من العلوم التي يتمكن منها الأكثرون، وذلك لاتساعه وتنوع علومه، وكثرة فروعه ومسائله، وعمق تفاصيله ودقائقه.

يقول عبد الله بن محمد الأنصاري (المعروف بشيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي) المتوفى سنة(٤٨١هـ): " هذا الشأن –يعني الحديثَ – شأنٌ من ليس له شأنٌ سِوى هذا الشأن " [١].

ويقول الخطيب البغدادي رحمه الله(٤٦٣هـ) في هذا المعنى: " لأنه علم لا يَعْلَقُ إلا بمن وقف نفسه عليه، ولم يضم غيره من العلوم إليه " [٢].

ومع أن علم الحديث علم القلة، فإن علم النقد الحديثي علم قلة القلة، يقول ابن رجب الحنبلي –رحمه الله تعالى–(٧٩٥هـ) – وهو أحد أئمة النقد في زمانه – ": وبكلِّ حالٍ فالجهابذةُ النقادُ العارفون بعلل الحديث أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جداً. حتَّى قالَ أبو الفرج بن الجوزي في أوَّل كتابه: قد قلَّ من يفهم هذا بل عُدِمَ، والله أعلم"[٣].

**النقد له رجالُهُ!**

ولأن الحديث من أشرف العلوم بعد العلم بكتاب الله تعالى:" إذ الأحكام مبنية عليهما ومستنبطة منهما "[٤]، فهو علمٌ تبنى عليه كثير من الأحكام والمسائل والتصورات، فإن المتكلمين في الشريعة لا بد أن يهتموا بتمييز الثابت من غير الثابت مما ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا له طريقان لا ثالث لهما:

الأول: إما أن يكون المتكلم في نقد الحديث من أهل النقد المؤهل له المتمرس عليه.

الثاني: وإما أن يكون مستفيداً من أهل النقد المتخصصين فيه الممارسين له المتمكنين منه.

وأهل النقد المتمكنون لا يعدم منهم زمان.

وقد كان الشافعي–رحمه الله–(٢٠٤هـ) وهو مَن هو ذكاءً وعلماً وفهماً يقف عند رأي علماء الحديث ولا يصدر إلا عن إشارتهم في مجال الحديث النبوي الشريف، فما أكثر ما كان يقول:" لا يثبته أهل العلم بالحديث "[٥].

وقد عُرِفَ في تاريخ النقد الحديثي أن كبار علماء الحديث وهم من المتخصصين يسألون من هم أعمق منهم احتراماً منهم لهم، وأكثر كتب العلل إنما هي أسئلة وأجوبة تحمل البراهين والأدلة، فالسائلون علماء كبار، والمجيبون أعلم منهم، ولكن الشاهد هو احترام العلم والانصياع للأعلم " فالترمذي يسأل البخاري، وعبد الله ابن أحمد يسأل أباه، وابن أبي حاتم يسأل أباه وأبا زرعة، والبرذعي يسأل أبا زرعة، والبرقاني والسهمي يسألان الدارقطني "[٦].

**أهمية الدراسة، وأسبابها**

ومع معرفة أئمة هذا الشأن بصعوبة هذا العلم واتساعه، إلا أنك تجد في هذا العصر من يهجم على نقد الحديث بغير مؤهلات، ويتناوله من دون أدوات.

ولسنا هنا ممن يحجر على الناس العلومَ أو النقدَ، ولكننا ننوِّه إلى أن الإنسان غير المؤهل لا يحق له الكلام ناقداً، وهذا بإجماع عقلاء العالم في جميع التخصصات.

وما نحاوله في هذا البحث هو بيان مؤهلات الناقد الحديثي وشروطه من كلام أئمة هذا الشأن وأساطينه المتمرسين فيه، ليعرف ذلك أصنافٌ من الناس، ومن أهمهم صنفان:

الأول: مَن هو مهتمٌّ بعلم الحديث أو بفرعٍ من فروعه، لكن معرفتَهُ في النقد ضعيفةٌ، فكان هذا البيانُ، ليطلع على كلام الأئمة وممارستهم، مع شيء من التفصيل الذي نعتقد أهميته للبحث.

الثاني: المتجرئون على النقد، لا سيما المتجرئون على نقد الصحيحين اللذين أجمع الأئمة على علو شأنهما من حيث الصحة، وإن كان الأئمة قد اختلفوا في نقد أحاديث يسيرة في الصحيحين فقد أجمعوا على جلالتهما وصحتهما.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-:

"وإنما قولنا: رواه البخاري ومسلم كقولنا: قرأه القراء السبعة. والقرآن منقول بالتواتر، لم يختص هؤلاء السبعة بنقل شيء منه، وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلما، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحا متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة، نحو عشرين حديثا، غالبها في مسلم، انتقدها عليهما طائفة من الحفاظ، وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد انتصر طائفة لهما فيها، وطائفة قررت قول المنتقدة.

والصحيح التفصيل، فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب، وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظا فيه انتقاد، إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد، إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد، والمقصود أن أحاديثهما انتقدها الأئمة الجهابذة قبلهم وبعدهم، ورواها خلائق لا يحصي عددهم إلا الله، فلم ينفردا لا برواية ولا بتصحيح، والله - سبحانه وتعالى - هو الكفيل بحفظ هذا الدين، كما قال تعالى: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} [سورة الحجر: ٩] "(٧). انتهى كلامه - رحمه الله-.

**الدراسات السابقة**

لم أجد – حسب علمي – دراسة مستقلة جمعت شتات هذا الموضوع المهم، ما عدا دراسة موسومة ب " شروط ناقد الصحيحين ".. للأستاذ الدكتور ياسر الشمالي (الأستاذ بكلية الشريعة – جامعة الكويت)، قدمه لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في عمَّان الأردن بتاريخ ١٤-١٥ /٧/٢٠١٠م.

ولكنه كما هو واضح من عنوانه يتكلم عن شروط ناقد الصحيحين، ولأن الغرض الذي قُدِّمَ له بحثُهُ كان الانتصار للصحيحين فقد عالج فيما كتب هذه القضية والرد على المتجرئين على نقدهما، ولم يناقش التفاصيل التي تهم المتخصص إلا عَرَضَاً.

**خطة البحث**

وقد احتوى البحثُ على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، والمراجع.

فأما المقدمة، ففيها بيانُ موجزٌ باتساع علم الحديث وعسره وتنوع فروعه، وبيان أن علماء النقد قلة من قلة، وأهمية الدراسة وأسبابها، والدراسات السابقة.

وفي التمهيد: تعريف النقد لغةً، وتعريف النقد الحديثي، والناقد الحديثي، ثم بيان عبارة العلامة المعلِّمي التي جعلناها منطلقاً للبحث وأساساً للحديث عن مؤهلات الناقد الحديثي.

وفي المبحث الأول: كان الحديث بإيجاز عن المؤهلات الذاتية لدى الناقد الحديثي.

وفي المبحث الثاني: بيان المؤهلات العلمية العامة للناقد الحديثي.

وفي المبحث الثالث: بيان المؤهلات العلمية الخاصة بالنقد الحديثي.

ثم الخاتمة، وفيها ملخص للبحث.

ثم المراجع.

## تمهيد

### تعريف النقد لغةً:

قال ابن فارس: "(نقد) النون والقاف والدال أصلٌ صحيح يدلُّ على إبراز شيءٍ وبُروزه، من ذلك: النَّقَد في الحافر، وهو تقشُّرُهُ. حافرٌ نَقِدٌ: متقشِّر. والنَّقَد في الضِّرس: تكسُّره...ومن الباب: نَقْد الدِّرهم، وذلك أن يُكشَف عن حالِهِ في جَودته أو غير ذلك. ودرهمٌ نَقْدٌ: وازِنٌ جيّد، كأنَّه قد كُشِف عن حاله فعُلم....وتقول العرب: ما زالَ فلانٌ يَنْقُد الشَّيء، إذا لم يزَلْ ينظُر إليه "[٨].

ومن كلام ابن منظور لخصتُ: "( نقد)...والنقْدُ والتَّنْقادُ تمييزُ الدراهِم وإِخراجُ الزَّيْفِ منها...وناقدْتُ فلاناً إِذا ناقشته في الأَمر ...، وما زال فلان يَنْقُدُ بصَرَه إِلى الشيء إِذا لم يزل ينظر إِليه، وفي حديث أَبي الدرداء أَنه قال إِنْ نقَدْتَ الناسَ نَقَدُوكَ وإِن تَرَكْتَهُمْ تركوك معنى نقدتهم أَي عِبْتهم واغتَبْتَهم قابلوك بمثله وهو من قولهم نقَدْتُ رأْسه بإِصبعي أَي ضربته "[٩].

وفي كتاب المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية: "( نقد) الشيء نقداً نَقَرَهُ ليختبرهُ أو ليُميِّزَ جيدَه من رديئِهِ،يقال نَقَدَ الطائرُ الفخَّ،ونقدت رأسه بإصبعي،ونقد الدراهم والدنانير وغيرهما نقداً وتنقاداً مَيَّز جيدها من رديئها،ويقال: نقد النثر ونقد الشعر أظهر ما فيهما من عيب أو حسن،وفلان ينقد الناس يعيبهم ويغتابهم...( الناقد الفني) كاتبٌ،عملُهُ تمييز العمل الفني جيده من رديئه وصحيحه من زيفه( ج) نُقَّاد وَنَقَدَة...،وفن تمييز جيد الكلام من رديئه وصحيحه من فاسده"[١٠].

مما سبق يتبين لنا أن النقد يتضمن المعاني الآتية:

١) إظهار الشيء، وبروزه.

٢) تمييز الرديء من الجيد.

٣) المناقشة وهي المناقدة.

٤) استمرار النظر إلى الشيء.

٥) إظهار عيوب الشيء ومثالبه.

**النقد اصطلاحاً**

المعتاد في العلاقات اللغوية الاصطلاحية – غالباً – أن لا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللُّغَوي، ولو في وجه من وجوهه، وهو كذلك في تعريف النقد، ولكن يمكن الاعتماد على ما سبق من معانٍ للنقد الواردة في اللغة لصياغة تعريف اصطلاحي له فيما يلي:

"عِلْمٌ يُمَكِّن الباحثَ المؤهلَ من خلال ممارسته الطويلة في تخصصٍ مَّا من النظر والمناقشة وتمييز الرديء من الجيد وبيان درجاتهما ".

وقد أضيف النقد إلى التخصصات والعلوم والفنون، فيقال: النقد الأدبي، والنقد السينمائي، والنقد الصحفي، والنقد التاريخي، والنقد الحديثي وهو مقصودنا هنا وسيأتي بيان معناه في تعريف الناقد الحديثي.

**الناقد:**

الناقِد اسم فاعل من نَقَدَ الثلاثي، وإذا أرادوا المبالغة فيقال: نَقَّاد، والجمع نَقَدَةٌ ونُقَّاد[١١]، وإذا أردنا نسبة التخصص إليه فيقال: ناقد أدبي، وناقد سينمائي، وناقد صحفي، وناقد تاريخي.

وأما مقصودنا هنا فهو النقد الحديثي وما يتعلق بالناقد الحديثي.

**النقد الحديثي**: من معاني الحديث في اللغة: الخبر[١٢]، ويطلق الحديث عند جمهور المحدثين على ما أضيف إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من قول أو فعل أو تقرير أوصفة أو سيرة[١٣] ،وما نُسِب إلى الحديث من علوم يقال لها: "علوم الحديث "،وتسمى:" المصطلح "ومن أهم علوم الحديث: علم الجرح والتعديل،وعلم علل الحديث،وهما علما نقدٍ بالدرجة الأولى، فعلم الجرح والتعديل علم نقد الرجال، وعلل الحديث علم نقد الحديث من حيث الصحةُ والسقمُ والقوةُ والضعفُ، وإن كان علمُ الجرح والتعديل راجعاً إلى علم العلل.

وهناك باحثون وعلماء في الحديث والسنة لهم مناقشات مستفيضة في غير عِلْمَي " العلل ""والجرح والتعديل"، كترتيب الحديث وتبويبه في الكتب، وتصنيفه وجمعه، وشروحه وأنواعها، والخدمات المقدمة للحديث النبوي الشريف في العصر الحاضر، ولا شك أن المناقشات(المناقدات) في أي شيء يتعلق بالحديث النبوي الشريف داخلة تحت النقد الحديثي، وإن كان المتبادر إلى الذهن هو نقد الرجال ونقد الحديث من حيث الصحة والضعف.

**التعريف المختار للنقد الحديثي:**

ولهذا فإن أحسن تعريف – من وجهة نظري –للنقد الحديثي هو:

"علمٌ يتمكن به الباحث المؤَهَّل – بعد عون الله –من خلال ممارسته الطويلة للحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله وعلله، من تمييز الحديث المقبول من غير المقبول، وتعديل الرواة وتجريحهم، ومناقشة ما يتعلق بالحديث من علوم وخدمات".

**إذاً فالناقد الحديثي هو:**

"الباحِثُ المِمَارِسُ مُمَارَسَةً طويلةً للحديثِ النبوي الشريف وعلومِهِ ورجالِهِ وعللِهِ، لتمييز الحديث المقبول من غير المقبول، وتعديل الرجال وتجريحهم، ومناقشة ما يتعلق بالحديث من علوم وخدمات ".

ولكن أكثر ما ينطلق عليه وصف " النقد " هو تمييز علل الحديث، والتصحيح والتضعيف، سواء للأسانيد أم للمتون، وهو ما سيكون المقصد الأساس للبحث.

## عبارة العلامة عبد الرحمن المُعَلِّمي اليماني ١٣٨٦هـ

من أجمع العبارات التي تبين مؤهلات الناقد الحديثي وشروطه وتوضحها بإيجاز وجلاء، العبارة التي أطلقها ذهبي العصر العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعَلِّمي اليماني ١٣٨٦هـ (١٤)، وهي عبارة جامعة مانعة مختصرة، يتخايل عليها نورٌ ممهورٌ بخبرة طويلة، جمعت أكثر ما في هذا البحث " شروط الناقد الحديثي " من مؤهلات ذاتية ومؤهلات علمية.

يقول الشيخ –رحمه الله–في مسألة نقد الحديث وإدراك علته: " وإدراك الحق في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتب الحديث والرجال والعلل، مع حسن الفهم وصلاح النية "(١٥).

وسنجعلها أساساً للبحث، لننطلق منها ونضيف إليها بعض التفاصيل التي تقتضيها العبارة أو تشير إليها، إن شاء الله تعالى.

## المبحث الأول

## المؤهلات الذاتية لدى الناقد

في عبارة المعلمي رحمه الله —كما أسلفنا قريباً – موجز تام للشروط العلمية والذاتية للناقد الحديثي..

وسنبدأ بالشروط الذاتية للناقد، التي عبر عنها في عبارته بشرطَي " الفهم والفطنة، والإنصاف ".

والكلام عليهما فيما يلي:

١– الفهم والفطنة: إن النقد مرتبة رفيعة معناها أن يدعي الإنسان أنه قادر على تمييز الصحيح من غير الصحيح، ومناقشة المسائل الحديثية بأنواعها عن علم وخبرة، وما نصَّب نفسه للنقد إلا وهو يعلم أن كثيراً من الناس لا يستطيع التمييز في مجال النقد الذي يخوضه، وحقيقة الأمر أن الناقد يحتاج إلى عقلٍ فقيهٍ يستطيع به المقارنة والتحليل، وأن يكون لديه من الفطنة بحيث لا تنطلي عليه الظواهر المبطنة بالخلل، بل له القدرة على التحليل العميق، وليس معنى ذلك اشتراط أن يكون الناقد عبقرياً، ولكن المطلوب أن

يكون عنده من الذكاء والفطنة ما يكفيه لمعرفة الخلل، ولهذا كان أكابر نقاد الحديث النبوي الشريف في تاريخ الإسلام إما من عباقرة الناس، وإما من أذكيائهم لا ينزلون عن هذه المرتبة، وقد اشتهر شعبة بن الحجاج(١٦٠هـ)ثم تلميذه يحي بن سعيد القطان(١٩٨هـ) ثم تلميذه علي بن المديني(٢٣٤هـ) ثم تلميذه البخاري(٢٥٦هـ) ومن معاصريه أبو زرعة الرازي(٢٦٤هـ) ثم من جاء بعدهم كالإمام الدارقطني(٣٨٥هـ)، وكان هؤلاء من الفطناء الكبار، وزادتهم الممارسة الطويلة حذقاً في مجال النقد.

٢- التجرد والإنصاف: فإن من أعظم نعم الله تعالى على العبد أن يرزقه الإنصاف وحب الحق ثم اتباعه أينما وجده، وهذا نادر في الناس، لمعارضة الحق في كثير من الأحيان لأهواء الناس وشهواتهم ومصالحهم وما تعودوا عليه من عقائد وعادات ومألوفات، والإنصاف مرتبة رفيعة لها علاقة بالإيمان، ففي صحيح البخاري معلقاً عن عَمَّار -رضي الله عنه-قال:" ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ: الْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ وَالْإِنْفَاقُ مِنْ الْإِقْتَارِ "(١٦).

**والمنصفون نوعان:**

**النوع الأول:** من يكون الخوف من الله ومن عقابه، والطمع في رضى الله وعطائه هو الدافع لهم، لأنهم يعلمون أن من يعرف الحق ولا يتبعه كان خاسراً عند الله تعالى، كما بيَّن الله تعالى حال اليهود بعد معرفتهم بنبوة محمد -صلى الله عليه وسلم-فقال سبحانه " الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ " الأنعام(٢٠).

**والنوع الثاني:** يحبون الحق لذات الحق نفسه ويسعون له ويندفعون في طريقه، وقد يكون تدينهم ليس بالقوي، ولكن حب الحق واتباعه طبعٌ في نفوسهم، وهؤلاء قليلون بحسب النظر في الواقع.

ولا يكون منصفا محباً للحق إلا من تجرد من الخلفيات السابقة والتصورات القديمة ليدخل في البحث متجرداً للحق متخلياً عن كل ما يؤثر عليه، سواء كان ذلك من الاعتقادات أم من الأفكار أم من المألوفات أم من ضغوطات الواقع، وقد رأينا اليوم ضغط الواقع جعل عدداً من العلماء والفضلاء بل والباحثين يكيفون الدين بحسب الواقع بدلاً من أن يجعلوا الواقع هو الذي يتكيف مع الدين، وذلك من شدة تأثيره عليهم.

وفي موضوع نقد الأحاديث وتمييز المقبول من غير المقبول يجد الناظر أن الإنصاف لا يحضر في أبحاث المختلفين كثيراً، فعلى سبيل المثال لننظر إلى مسألة " زيادة الثقة "فقد تجد من يقوي زيادةً في حديثٍ مَّا لموافقتها مذهبه الفكري أو العقدي فيقول:" زيادة الثقة مقبولة "، وإن لم توافق مذهبه قال:إنها شاذة، قال ابن القيم -رحمه الله تعالى- ٧٥١هـ في مسألة تجويز المسح على الجوربين قياساً على الخفين: " مَعَ أَنَّ الْمُنَازِعِينَ فِي الْمَسْح مُتَنَاقِضُونَ ، فَإِنَّهُمْ لَوْ كَانَ هَذَا الْحَدِيث مِنْ جَانِبهمْ لَقَالُوا هَذِهِ زِيَادَة ، وَالزِّيَادَة مِنْ الثِّقَة مَقْبُولَة ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ هَاهُنَا مِنْ تَفَرُّد أَبِي قَيْسٍ. فَإِذَا كَانَ الْحَدِيث مُخَالِفًا لَهُمْ أَعَلُّوهُ بِتَفَرُّدِ رَاوِيه وَلَمْ يَقُولُوا: زِيَادَة الثِّقَة مَقْبُولَة ، كَمَا هُوَ

مَوْجُود فِي تَصَرُّفَاتهمْ ! وَالْإِنْصَاف: أَنْ تَكْتَال لِمُنَازِعك بِالصَّاعِ الَّذِي تَكْتَال بِهِ لِنَفْسِك ، فَإِنَّ فِي كُلّ شَيْء وَفَاء وَتَطْفِيفًا ، وَنَحْنُ لَا نَرْضَى هَذِهِ الطَّرِيقَة ، وَلَا نَعْتَمِد عَلَى حَدِيث أَبِي قَيْسٍ. وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ ، وَعَلَّلَ رِوَايَة أَبِي قَيْسٍ. وَهَذَا مِنْ إِنْصَافه وَعَدْله -رَحِمَهُ اللَّه- وَإِنَّمَا عُمْدَته هَؤُلَاءِ الصَّحَابَة وَصَرِيح الْقِيَاس ، فَإِنَّهُ لَا يَظْهَر بَيْن الْجَوْرَبَيْنِ وَالْخُفَّيْنِ فَرْق مُؤَثِّر يَصِحّ أَنْ يُحَال الْحُكْم عَلَيْهِ. وَالْمَسْح عَلَيْهِمَا قَوْل أَكْثَر أَهْل الْعِلْم "(١٧).

وقال أيضاً في موضوع وموضع آخَرَيْنِ من تعليقه على سنن أبي داوود:"....وَعَلَى طَرِيقَة الْبَيْهَقِيِّ وَأَكْثَر الْفُقَهَاء وَجَمِيع أَهْل الْأُصُول هَذَا حَدِيث صَحِيح ، لِأَنَّ جَرِير بْن حَازِم ثِقَة ثَبَت ، وَقَدْ وَصَلَهُ وَهُمْ يَقُولُونَ: زِيَادَة الثِّقَة مَقْبُولَة ، فَمَا بَالهَا تُقْبَل فِي مَوْضِع ، بَلْ فِي أَكْثَر الْمَوَاضِع الَّتِي تُوَافِق مَذْهَب الْمُقَلِّد ، وَتُرَدّ فِي مَوْضِع يُخَالِف مَذْهَبه ؟ ! وَقَدْ قَبِلُوا زِيَادَة الثِّقَة فِي أَكْثَر مِنْ مِائَتَيْنِ مِنْ الْأَحَادِيث رَفْعًا وَوَصْلًا ، وَزِيَادَة لَفْظ وَنَحْوه ، وَهَذَا لَوْ اِنْفَرَدَ بِهِ جَرِير ، فَكَيْف وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى رَفْعه عَنْ أَيُّوب: زَيْد بْن حِبَّان ، ذَكَرَهُ اِبْن مَاجَهْ فِي سُنَنه..."(١٨).

وللآخرين أن يخالفوا رأي ابن القيم فيما ذهب إليه، سواء في الحكم على هذا الحديث أو في الحكم الفقهي، ولكن المقصود مما ذكره ابن القيم رحمه الله هو المثال الذي يتكرر كثيراً جداً في تعاملات المختلفين مع المسائل والنصوص، أو مع القواعد والأصول، وغياب الإنصاف قد يكون في إقرار أصل أو قاعدة، أو في تطبيق ذلك الأصل أو تلك القاعدة.

## المبحث الثاني

## المؤهلات العلمية العامة للناقد الحديثي

### (أن تكون لديه معرفة شرعية جيدة، وثقافة إسلامية كافية)

إن مما يعزز الفهم والتحليل والإدراك لدى الناقد الحديثي، أن يكون لديه معرفة شرعية جيدة، وثقافة إسلامية كافية، وذلك لأن فهم المروي مما يهم الناقد، حتى لا يقع في تصحيح حديث منكر مخالف للأصول، أو رد حديث صحيح لتوهمه مخالفة قواعد الدين، وهذا يعرفه من له أدنى ممارسة للعلوم، لأن نقد الحديث له متعلقات كثيرة، والنقد الحديثي كما أنه معتمد على الحفظ فهو معتمد على الفهم والمعرفة الشرعية بما تتضمنه من عموم، لأنه علم مقارنة وتحليل، يقول الحاكم( ٤٠٥هـ) رحمه الله:" والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير "(١٩).

ولا شك أن الرواية لها علاقة بفهم المروي، ولهذا لما كانت معظم الأحاديث قد رويت بالمعنى[٢٠] اشترط العلماء أن يكون الراوي عارفاً بمدلولات اللغة عالماً بالمترادفات إذا استبدل بعضها ببعض، حتى لا يقع في معنى غير مقصود فينتج عنه تحريف للرواية، وهذا فيه دليل على أهمية فهم الرواية، ولن نتعمق كثيراً فنقول: إنه يشترط فهم كذا وكذا من المسائل، وكذا وكذا من الفقه، لأن هذا مجانب للصواب، لأن المعروف أنه لم يكن كل الرواة فقهاء

ولا كل الرواة علماء، وإن كان للعلم والفقه أثر في ذلك إذا اجتمعت معه بقية الشروط الأخرى من حفظ وضبط وصدق ودين.

وقد اشترط بعض العلماء كأبي حنيفة "الفقه" في الراوي إذا خالف خبرُهُ قياسَ الأصول، وإن كان الجمهور على خلاف ذلك،[٢١]وتشدد ابن حبان رحمه الله في جعل الفقه شرطاً في راوي الحديث الصحيح قال: "(( لفظ الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره. إذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيهاً وحدث من حفظه، فربما قلب المتن، وغير المعنى، حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلب إلي شيء ليس منه وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته، إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار "[٢٢].

"وما جاء عن وكيع بن الجراح، قال: " أيما أحب إليكم: سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ؟ أو سفيان عن منصور عن إبراهيم قال: قال علي " قيل له: أبو إسحاق عن عاصم عن علي، قال: "كان حديث الفقهاء أحب إليهم من حديث المشيخة "[٢٣].

" كذلك قال الثقة عبد الله بن هاشم النيسابوري: قال لنا وكيع: " أي الإسنادين أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ؟ أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ؟ "، فقلنا: الأول، فقال: " الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه، ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه، وعلقمة فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء خير مما يتداوله الشيوخ " [٢٤] .

"وكان مالك بن أنس لا يحمل الحديث عمَّن لم يكن يفهمه، حيث قال: " لقد تركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم من العلم شيئاً، وإنهم لممن يؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافاً: فمنهم من كان كذاباً في غير علمه، تركته لكذبه، ومنهم من كان جاهلاً بما عنده، فلم يكن عندي موضعاً للأخذ عنه لجهله، ومنهم من كان يدين برأي سوء "[٢٥].

وقال مالك: " أدركت بالمدينة مشايخ أبناء مئة وأكثر، فبعضهم قد حدثت بأحاديثه، وبعضهم لم أحدث بأحاديثه كلها، وبعضهم لم أحدث من أحاديثه شيئاً، ولم أترك الحديث عنهم لأنهم لم يكونوا ثقات فيما حملوا، إلا أنهم حملوا شيئاً لم يعقلوه "[٢٦].

المعرفة الشرعية تشترط في النقد أكثر من اشتراطها في الرواية: وما سبق كان في الرواية فكيف بالنقد الذي يعتمد أساساً على الفهم ويستند على القدرة على التحليل والمقارنة!

فلا بد من خلفية شرعية جيدة.

ولهذا رد الإمام شعبة حديث شفعة الجار الذي انفرد به عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي [٢٧] عن عطاء عن جابر عن النبي –صلى الله عليه وسلم–قال: " الجار أحق بشفعته، ينتظر به وإن كان غائباً، إذا كان طريقهما واحداً " [(٢٨)].

قال الترمذي ": هذا حديث غريب، ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر، وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث، وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث، ولا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث. وعن سفيان الثوري قال: عبد الملك بن أبي سليمان ميزان يعني في العلم والعمل "[(٢٩)].

فلماذا رد شعبة هذا الحديث ؟!، مع أنه من رواية عبد الملك بن أبي سليمان الحافظ الثقة الذي أطلق عليه أميرُ المؤمنين في الحديث سفيانُ الثوري: **الميزان**، لجلالته علماً وعملاً !.

حتى قال شعبة: " لو روى حديثاً آخر كحديث الشفعة لرددت حديثه ! ".[(٣٠)]

والجواب: لأن عبدالملك انفرد بحديث عارض أحاديث أخرى في الشفعة في نظر شعبة وغيره من الأئمة، منها حديثٌ عن جابر نفسه: " جعل رسول الله –صلى الله عليه وسلم–الشفعة في كل مال لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة "[(٣١)] وقد استنكر حديث العرزمي من حيث المعنى الإمام الشافعي، وقال: " أخاف أن لا يكون محفوظاً "، وقال الإمام أحمد: " منكر "، وقال يحي بن معين: لم يحدث به إلا عبد الملك وقد أنكره الناس عليه !".[(٣٢)]

وقد سأل الترمذي محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: " فقال لا أعلم أحداً رواه غير عبد الملك بن أبي سليمان، وهو حديثه الذي تفرد به، ويروى عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا "[(٣٣)].

إذاً: لقد كان هناك عوامل أخرى في النظر إلى الحديث أهمها هذان العاملان:

الأول: انفراد العرزمي عن أكثر الحفاظ.

الثاني: مخالفته لما اشتهر من حديثٍ في الشفعة، وهو أن الشفعة للشريك وليس للجار، وعن جابر نفسه كما صرح البخاري –رحمه الله تعالى–.

ولهذا استنكره الأكثر من علماء الحديث النقاد، فالشاهد هو أهمية المعرفة الشرعية في النظر إلى الحديث قبولا ورداً، إذ إن كلام النقاد انبنى على معرفة شرعية فقهية، إضافةً إلى النظر في الإسناد.

وهذا مثال واحد من بين أمثلة كثيرة يمكن الرجوع إليها لما يسمى بـ " نقد المتون " ليتبين منها أهمية المعرفة الشرعية بالنسبة للناقد.

وقد قرأت قبل فترة مقالاً غريباً في " نقد المتن "، نُشِرَ في مجلة علمية محترمة لها جمهورها !!، وقد أخذ الحماس كاتب المقال ليرد الحديث المشهور الذي ترويه عائشة –رضي الله عنها– في بدء الوحي وهو حديث متفق عليه[٣٤]، بدعوى أنه كيف تعرِض خديجةُ زوجَها النبي المؤيد بالوحي على رجل نصراني(ورقة بن نوفل) وتسأله عن حاله؟!،واستبعد هذا الكاتب هذا الفعل من خديجة، وطعن في صحة الحديث بدعوى عدم موافقته للشريعة أو أنه طعن في النبوة أكثر مما هو تأييد لها !!!، والسؤال هنا: ما هو المانع من ذلك عقلا أو نقلاً في ذلك الظرف ؟ وقد مر هذا الحديث على عشرات الآلاف من علماء الأمة على مر العصور، ومنهم الأتقياء والعقلاء والمفكرون والعباقرة، ولم ينتقد أحد منهم هذا الحديث بهذه الدعوى ولا بغيرها!.

والذي يظهر لنا أن هذا الكاتب لم يُؤْتَ من قِبَلِ تعصبه، وإنما أُتِي من قِبَلِ فهمه للشريعة والعقيدة.

**أهمية الثقافة الإسلامية لا سيما التاريخية منها للناقد:**

كما تظهر أهمية الثقافة الإسلامية العامة لا سيما التاريخية منها عندما نعلم أن النقد الحديثي له علاقة وطيدة بالتاريخ، سواء منه التاريخ العام أم تراجم الرواة.

وقد ذكر الحافظ الذهبي(٧٤٨هـ) –رحمه الله تعالى–قصة حدثت للحافظ الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ) تبين أهمية المعرفة التاريخية للناقد الحديثي، قال الذهبي:" وأظهر بعض اليهود كتاباً بإسقاط النبي –صلى الله عليه وسلم– الجزية عن الخيابرة(أهل خيبر)وفيه شهادة الصحابة ! فعرضه الوزير على أبي بكر(الخطيب البغدادي) فقال هذا مزور ! قيل من أين قلت هذا ؟! قال: فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح بعد خيبر،وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات قبل خيبر بسنين "[(٣٥)].

والحقيقة أن هذه المعلومة التي استخدمها الخطيب البغدادي –رحمه الله–ليست معلومة عميقة أو صعبة، بل هي معرفة عادية يعرفها كل مطلع على السيرة، لأن من المعروف أن سعد بن معاذ مات بعد غزوة الأحزاب مباشرة في قصة شهيرة بعد حكمه على حلفائه بني قريظة، وكانت غزوة الأحزاب سنة(٥هـ)، ومن المعروف أيضاً أن معاوية من مسلمة الفتح سنة(٨هـ)،،وغزوة خيبر سنة(٧هـ)، فهما لم يحضرا هذه الغزوة أصلاً.

إذاً فهي ليست معرفة عميقة تصعب على كثير من الناس، بل هي معرفة أقرب إلى كونها ثقافة إسلامية مطلوبة يحتاجها الناقد الحديثي.ولكن قد يقال إن هذه المعرفة العادية لا يستخدمها إلا الفطن الذكي، نعم هذا صحيح، وهذا ما توفر في شخصية الخطيب البغدادي –رحمه الله–ولهذا تكلمنا عن أهمية الفطنة والفهم في حق الناقد.

كما أن هذه القصة تبين أهمية التاريخ كأهم أجزاء الثقافة الإسلامية التي يحتاجها الناقد الحديثي.

## المبحث الثالث

## المؤهلات العلمية الخاصة بنقد الحديث

يقول ابن رجب الحنبلي –رحمه الله تعالى–وهو يتكلم عن نقد الحديث:" ونحن نذكر –إن شاء الله تعالى– من هذا العلم كلمات جامعة مختصرة يسهل بها معرفته وفهمه لمن أراد الله تعالى به ذلك، ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين كيحيى القطان ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني،فمن رُزق مطالعة ذلك وفهمه،وفقهت نفسه فيه،وصارت له فيه قوة نفس وملكة،صلح له أن يتكلم فيه "(٣٦).

وقد ذكر ابن رجب هنا " طول الممارسة وكثرة المذاكرة "، وذكر أسماء بعض الأئمة ومطالعة ما كتبوا أو ما نقل عنهم في الكتب في إعلال الأحاديث، وهذا فيه شيء من الإجمال والتفصيل.

وحول هذا المعنى الذي ذكره ابن رجب تأتي عبارة المعلمي –رحمه الله–التي سقناها سابقاً، وهي عبارة موجزة جامعة مانعة، الأمر الذي يدعونا إلى أن نجعلها منطلقاً للتفصيل في مؤهلات الناقد الحديثي كما جعلناها منطلقاً في المؤهلات العامة، فنعيدها هنا، ونذكر بسياقها الذي وردت فيه من كلامه، إذ كان يتكلم عن القواعد المقررة في علم المصطلح وإدراك علل الحديث باستخدامها، فقال:" وإدراك الحق في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتب الحديث والرجال والعلل مع حسن الفهم وصلاح النية "(٣٧).

ومن كلامه نستخرج:

- الممارسة الطويلة لقراءة كتب الحديث، وتشمل الكتب التي قصدت جمع الصحيح كالصحيحين، وكذلك الكتب التي لم تقصد جمع الصحيح، والكتب التي قصدت مناقشة الأحاديث المعلة، والتي قصدت جمع الموضوع والضعيف ( حتى لو كان هناك وجهات نظر مختلفة في الحكم على أحاديثها).
- الممارسة الطويلة لقراءة كتب الرجال بأنواعها.
- الممارسة الطويلة لقراءة كتب علل الحديث.
- مع حسن الفهم وصلاح النية وقد تحدثنا عن ذلك باقتضاب.

**وتفصيل ذلك فيما يلي:**

**الأمر الأول: الممارسة الطويلة لكتب الحديث.**

كتب الحديث كثيرة، وهي متنوعة الغرض والتبويب، ولا شك أن ممارسة الاطلاع عليها كلها هو المطلوب، ولكن لو أردنا ترتيب ذلك من حيث الأهمية للناقد الحديثي لكانت على هذا النحو:

**المرتبة الأولى: ممارسة الاطلاع على الكتب التي قصدت جمع الأحاديث النبوية الصحيحة** في نظر المتخصصين( علماء العلل وكبار أئمة الحديث)، وهما صحيحا البخاري ومسلم، الكتابان اللذانِ اتفقت الأمة

على صحة ما فيهما ما عدا أحاديث يسيرة محدودة، وممارسة القراءة في الصحيحين وسيلة كبرى لتكوين ذوقٍ عام لدى الناقد في معرفة حديث النبي –صلى الله عليه وسلم– إذ إن معرفة إنسانٍ لم تصحبه ولم تجالسه لا تكون إلا من خلال قراءة طويلة في حياته ومسيرته وأحواله وقراءة كثير من أقواله والاطلاع على كثير من أفعاله حتى تتكون في ذهنك صورة عنه، فإذا جاء شخص فقال: فلان قال كذا أو فعل كذا وأنت تعلم من طبيعته وما تكوَّن لديك من صورة عنه أنه لا يمكن أن يقول هذه الكلمة أو يفعل هذا الفعل، فستبادر إلى إنكار ذلك،قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى:" الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب "٣٨، قال البلقيني –رحمه الله تعالى–: " وشاهد هذا أن إنساناً لو خدم إنساناً سنين وعرف ما يحب وما يكره فادعى إنسان أنه كان يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه "[٣٩].

ولا يمكن لأي إنسان أن يُكَوِّنَ معرفة جيدة عن شخص لم يصحبه ويعرف شخصيته ويعرف طريقة تفكيره إلا إذا قرأ كثيرا عنه واستقرأ كثيراً من أقواله واطلع على جملة أحواله.

وعلى هذا فإنه لا يمكن تكوين هذا الذوق في جانب الحديث النبوي إلا إذا قرأ كثيراً في الصحيحين، الكتابين اللذين اتفق الأئمة النقاد على أنهما أصح كتابين في كتب الحديث النبوي الشريف.

**المرتبة الثانية:** ممارسة الاطلاع على الكتب التي قصدت مناقشة الأحاديث غير الثابتة، وكذلك ممارسة الاطلاع على الكتب التي قصدت جمعها( كتب العلل، وكتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة) حتى يَتَكَوَّن لديه ذوقٌ عام في معرفة صفات الحديث الدخيل على الصحيح، وهذا مثل مهندس سيارات لا بد أن تمر عليه مختلف أنواع السيارات: الجديدة منها، والقديمة، وذات العيوب الواضحة، وذات العيوب الخفية، ولو كان هذا المهندس لا يعرف إلا السيارات الجديدة ما عرف كيف يميز الخلل، لأنه ليس عنده ما يقيس عليه، ويقال: لا يُعْرَفُ الخير إلا من الشر، ويقال:" وبضدها تتميز الأشياءُ".

فهذا البخاري رحمه الله يقول:"أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأعرف مائتي ألف حديث غير صحيح"[٤٠]، وكان جميع الأئمة على هذا الطريقة، لم يُعرف إمام من أئمة العلل إلا إذا كان قد ناقش آلاف الروايات ومنها الصحيح ومنها غير الصحيح، ولا يمكن أن تصقل الملكة إلا بذلك، وهذه كتب العلل، وكتب السؤالات شاهدة على ذلك.

وكتب الأحاديث التي تعتني بالأحاديث غير الثابتة عناية خاصة –كما أشرنا آنفاً –نوعان أساسيان:

**النوع الأول: كتب علل الحديث (وممارستها أعلى تدريبات النقد الحديثي):**

ينبغي لمن يعتني بنقد الحديث الاعتناء بكتب علل الحديث عناية فائقة، والحقيقة أن ممارسة الاطلاع على كتب علل الحديث هي أعلى التدريبات العملية على النقد الحديثي، لأن الاطلاع على كتب العلل معناه الاطلاع على مناقشات علماء العلل لعلل الأحاديث المتنوعة والكثيرة جداً،الخفي منها والأشد خفاء، وما هو

أقرب إلى كونه جلياً واضحاً،وهو تمرين على معرفة تلك العلل من علامات وقرائن يعرفها علماء العلل من خلال ممارسة طويلة لهذا الفن، تنبئك تمكن كبير في استكشاف الضعف وتمييز مواطن الخلل، لأن معظم العلل إنما تكون في روايات الثقات[٤١] حيث يظن الناظر الصحة والسلامة من الضعف، ولا شك أن التدرب على اكتشاف الخفي من العلل هو تدريب رفيع ومن نوع خاص.

وفي كلمة ابن رجب التي سقناها صدر هذا المبحث نصحَ بالإكثار من مطالعة كلام الأئمة العارفين كيحي بن سعيد القطان(١٩٨هـ) وعلي بن المديني(٢٣٤هـ) وأحمد بن حنبل(٢٤١هـ) وهؤلاء من أكابر علماء العلل، لا سيما علي بن المديني -رحمه الله-الذي قال فيه البخاري:" ما استصغرت نفسي إلا عند علي ابن المديني! "[٤٢]، وقد أطلق عليه الحافظ ابن حجر -رحمه الله-عبارته بأنه:" أعلم أهل عصره بالحديث وعلله "[٤٣]، وعصره كما هو معروف عصر الأئمة الكبار أمثال أحمد، وابني أبي شيبة ويحيي بن معين وإسحاق بن راهويه، وغيرهم.

والإمام أحمد -رحمه الله تعالى-أقواله كثيرة جداً في العلل والرجال، وهي مبثوثة في كتب الجرح والتعديل، وفي كتب السؤالات التي كتبها سائلوه من تلاميذه، ولا يشك أنه إمام من أئمة هذه الدنيا في هذا الفن إلى جانب معرفته الفقهية ومعرفته الواسعة بالنصوص، إذ إنه أعظم حفاظ العلماء إحاطةً بالسنة في تاريخ الإسلام[٤٤].

أما أكثر كتب المتقدمين اهتماماً بالتقعيد وذكر الأصول التي يعتمد عليها الناقد فهو كتاب علل الترمذي الذي في آخر كتابه السنن، وقد شرحه ابن رجب الحنبلي -رحمه الله-شرحاً مُعجِباً جداً يدل على إمامته الواضحة، واطلاعه الذي يقل نظيره في هذا الفن.

ومن أبرز كتب العلل علل علي بن المديني(٢٣٤هـ)، وعلل عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي(٣٢٧هـ) ومعظمه أسئلة لأبيه محمد بن إدريس(٢٧٧هـ)، ولأبي زرعة الرازي(٢٦٤هـ)، وعلل الدارقطني(٣٨٥هـ) وهو أعظم كتب العلل على الإطلاق، وهناك مسانيد معللة (الأحاديث مرتبة حسب المسانيد) كمسند يعقوب بن شيبة السدوسي(٢٦٢هـ)، وهو من أعظم مسانيد الدنيا، والموجود منه قطعة يسيرة من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه حققها الدكتور علي بن عبدالله الصياح [٤٥]، وقيل:"لم يتم مسندٌ معللٌ قط" [٤٦].

وكتب العلل عبارة عن مجموعة من العلوم التي يستفيدها الناقد (يراجع على سبيل المثال علل أحمد، وعلل ابن المديني)، ومن أهم العلوم المبثوثة فيها ثلاثة:

الأول: معرفة الأحكام، وعلم العلل قديماً له علاقة بالأحكام، لأن معظم الأحاديث التي تكلموا عليها في كتب العلل هي أحاديث الأحكام وما يتعلق بها.

الثاني: علم الرجال، فهم عندما يعلون الحديث يتكلمون عن الرجال وعن مراتبهم، وعمن أخذ عنهم، ومن سمع، ومن لم يسمع.

الثالث: قواعد في النقد، وهي جزء من علم المصطلح الذي هو قواعد علم الحديث وعلومه.

ولا شك أن أعظم ما يدرب الناقد على النقد هو ممارسة علم العلل والقراءة في كتبه كثيراً، والاستفادة من مناقشة علماء العلل للأحاديث والرواة.

يقول ابن رجب رحمه الله تعالى:" وإنَّما تُحمل مثل هذه الأحاديث – على تقدير صحَّتها – على معرفة أئمة الحديث الجهابذة النُّقَّاد، الذين كَثُرت ممارستهم لكلام النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم –، وكلام غيره، ولحال رُواةِ الأحاديث، ونَقَلَةِ الأخبار، ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وحفظهم وضبطهم، فإنَّ هؤلاء لهم نقدٌ خاصٌّ في الحديث يختصون بمعرفته، كما يختصُّ الصيرفي الحاذق بمعرفة النُّقود، جيِّدِها ورديئها، وخالصها ومشوبِها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكلٌّ من هؤلاء لا يمكنُ أنْ يُعبِّرَ عن سبب معرفته، ولا يُقيم عليه دليلاً لغيره، وآيةُ ذلك أنَّه يُعرَضُ الحديثُ الواحدُ على جماعة ممن يعلم هذا العلم، فيتَّفقونَ على الجواب فيه مِنْ غير مواطأة(ثم ذكر أمثلة كثيرة عن جمع من أئمة المتقدمين)".(٤٧)

**النوع الثاني من كتب الأحاديث غير الثابتة: كتب الأحاديث الموضوعة والضعيفة والواهية**

وهي تُسْهِمُ في تنمية ذوق الناقد الحديثي في معرفة الدخيل من الحديث، وتمييز الحديث غير الثابت عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

وهي كتب كثيرة، ولكن لو اهتم القارئ كذلك بنقد العلماء لبعضها، كنقدهم لكتاب الموضوعات لابن الجوزي ٥٩٧هـ.

ومن أحسن كتب المتأخرين كتاب في الموضوعات " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة " للشوكاني –رحمه الله– ١٢٥٠هـ، بتحقيق المعلمي اليماني –رحمه الله–.

ومن الكتب التي جمعت قواعد استقرائية مهمة في الحكم على الأحاديث الموضوعة والواهية، كتاب " المنار المنيف في معرفة الصحيح والضعيف " لابن قيم الجوزية –رحمه الله– ٧٥١هـ.

وعلى سبيل المثال انظر إلى ما ذكره ابن القيم رحمه الله في صفحة واحدة فقط من كتابه هذا، قال: " ومن ذلك الأحاديث في ذَمّ مُعَاوِيَةَ، وَكَلُّ حَدِيثٍ فِي ذَمِّهِ فَهُوَ كذب، وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي ذَمِّ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فهو كذب، وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي ذَمِّ بَنِي أُمَيَّةَ فَهُوَ كذب، وكل حديث في مدح المنصور والسفاح والرشيد فهو كذب، وكل حديث في مَدحِ بَغْدَادَ أَوْ ذَمَّهَا وَالْبَصْرَةَ وَالْكُوفَةَ وَمَرْوَ وَعَسْقَلانَ وَالإِسْكَنْدَرِيَّةَ وَنَصِيبِينَ وأنطاكية فهو كذب، وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي تَحْرِيمِ وَلَدِ الْعَبَّاسِ عَلَى النار فهو كذب، وَكَذَا كُلُّ حَدِيثٍ فِي ذِكْرِ الْخِلَافَةِ فِي ولد العباس فهو كذب، وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي مَدْحِ أَهْلِ خَرَاسَانَ الْخَارِجِينَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ وَلَدِ الْعَبَّاسِ فهو كذب، وَكُلُّ حَدِيثٍ فِيهِ أَنَّ مَدِينَةَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مُدُنِ الْجَنَّةِ أَوْ مِنْ مُدُنِ النَّارِ فهو كذب، وَحَدِيثُ عَدَدِ الْخُلَفَاءِ مِنْ وَلَدِ الْعَبَّاسِ كَذِبٌ، وَكَذَلِكَ أَحَادِيث ذَمِّ الْوَلِيدِ وَذَمِّ مَرْوَانَ بْنِ الحكم، وحديث ذم أبي موسى من أقبح الكذب ".(٤٨)

ولا شك أن جملةً من الأحاديث التي ذُكرت في هذه الكتب قد اختلفت فيها أنظار العلماء، ولكن غالب اختلافهم في كونها موضوعة أو في كونها أو ضعيفة، أي أن اختلافهم في دائرة المردود، وقليلٌ من اختلافهم في كونه مقبولاً أو غير مقبول، أما أكثر اختلافهم ففي دائرة المردود.

وهذا معناه أن الممارس للاطلاع عليها، لا يعدم فائدةً جيدة في ذائقته النقدية ومعرفته بصفات الدخيل على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

**المرتبة الثالثة:** ممارسة الاطلاع على بقية الكتب التي قيل عنها الكتب الأصول، وهي تسعة كتب، وقد ذكرنا منها اثنين في المرتبة الأولى( البخاري ومسلم)، وبقي منها سبعة: سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وموطأ مالك ومسند أحمد وسنن الدارمي، والممارسة لهذه الكتب مما يصقل ملكة التمييز لدى الناقد الحديثي، وذلك أن أكثر مَنْ ألف فيها قد يسوق الأسانيد لبيان اختلاف الرواة كما يفعل مسلم في كثير من الأحيان، وكما يفعل البخاري في بعض الأحيان، وكما يفعل أبو داود والنسائي في سننيهما، قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن منده(٣٩٥هـ) " الذين خرجوا وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب: أربعة البخاري ومسلم ثم أبو داود والنسائي " (٤٩).

وأكثر ذلك هو سوقهم الأسانيد لبيان اختلاف الرواة. والتنصيص على الحديث صراحةً في بعض الأحيان. أما الترمذي في جامعه فكان نمطاً آخر، فهو أكثرهم صراحة في بيان درجة الحديث والكلام على الرجال وبيان العلل إضافة إلى فقه الحديث والعمل به، وقد قال أبو بكر بن العربي في جامع الترمذي " فيه أربعة عشر علماً، فهو قد صنف وأسند، وصحح وأسقم، وعدد الطريق، وجرح وعدل، وأسمى وأكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لأثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه، فالقارئ له لا يزال في رياض مونقة، وعلوم متدفقة متسقة "(٥٠).

**المرتبة الرابعة: بقية كتب الحديث**

والناقد الحديثي لا يُغفِلُ الاطلاع على كتب الحديث المتنوعة، لمعرفة أنواع التبويب، ومناهج النقد لدى النقاد لتحصل له الملكة التامة في تمييز الحديث الثابت من غير الثابت، لا سيما وقد قصد عددٌ من الأئمة أن يبدوا آراءهم في نقد الأحاديث تقعيداً وتطبيقاً، كما تجده في صحيح ابن خزيمة وما ذكره عن منهجه في مقدمة كتابه عن كتابه، وكذلك ابن حبان في مقدمة كتابه التقاسيم والأنواع (المعروف بصحيح ابن حبان) والحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك، وغيرهم.

وفي الجملة فإن قراءة كتب الحديث بتبويباتها المتنوعة من المسانيد (أحمد والحميدي مثالاً) إلى أبواب الفقه (السنن الأربع مثالاً) إلى التبويب الجامع( البخاري ومسلم مثالاً) وغيرها من أنواع التبويبات، يصقل الملكة

النقدية لدى القارئ المتأمل كثيراً إذا أضاف إليها قراءته المستمرة في كتب العلل وفي كتب الأحاديث الموضوعة والضعيفة.

**الأمر الرابع: معرفة علم المصطلح، والاهتمام به تنظيراً وتطبيقاً:** فهو القواعد التي توصل إليها علماء الحديث وأئمته واصطلحوا إليها بعد ممارسة عملية طويلة، وقد كانت هذه القواعد مبثوثةً في صدور العلماء منذ بداية النقد الحديثي في العصر الأول، ابتداء من أيام الصحابة -رضوان الله عليهم-حيث نقد بعضهم بعضاً في بعض الروايات والأخبار مستعملين في ذلك قواعد شرعية وعقلية وتاريخية.

استخدام القواعد المقررة في علم المصطلح قديمٌ قبل اشتهار التصنيف في الحديث نفسه:

فمنذ البداية كانت القواعد النقدية تستقر في أذهان الأئمة النقاد شيئاً فشيئاً، وكانوا يطلقونها عند نقدهم الأحاديث مبثوثة متفرقة بحسب الحال وبحسب الحديث، حتى تعارفوا على كثير منها واصطلحوا عليها، وذلك لأن أغلبها قواعد منطقية، وزادتها الممارسة العملية التي اشتركوا في السير عليها وضوحاً، ولهذا نجد كلاماً قديماً لهؤلاء الأئمة في نقد الأحاديث قبل التأليف في المصطلح - سواء كان تأليفاً في مؤلفات مستقلة أم غير مستقلة -، ففي تاريخ أبي زرعة الدمشقي الذي سماه الخلال ب(التاريخ وعلل الرجال) كلام في قواعد النقد عن "الإمام التابعي محمد بن شهاب الزهري(١٢٤هـ) . رحمه الله .، وعن الإمام الأوزاعي(١٥٧هـ) . رحمه الله .، وعن الإمام مالك(١٧٩هـ) -رحمه الله- ومن كلام كثيرين سواهم،وقد جاء في كلام هؤلاء الأئمة: التوثيق، والتضعيف، والجرح والتعديل، والتفضيل لبعض الرواة الثقات على بعض، وذكر من يدلس، ومن لا يدلس، والمفاضلة بين الحافظ والأحفظ، والفقيه وغير الفقيه...، وحكم التحديث، والإخبار، والإجازة، والقراءة على العالم والسماع منه، وكيف يروى عنه في ذلك، وذِكْر مصطلح بعض المحدثين كدحيم شيخ أبي زرعة الدمشقي، وذِكْر من حظي بالصحبة واللقاء، والإدراك للنبي -صلى الله عليه وسلم- وعدمه، وذِكْر الموالي ومواليهم، والأسماء المتفقة والمفترقة، وأنساب الرواة، وألقابهم، وكناهم، وبيان مواليدهم، ووفياتهم، وبعض شيوخهم، والجرح ببدعة القدرية والخوارج، وبالزندقة، وباللصوق بالسلطان والخروج عليه، وغير ذلك من المسائل الهامة المفيدة "[(٥١)].

ثم سجلت تلك القواعد في مؤلفات غير مستقلة بل خلطت بفنون أخرى، فكان أول من ألف فيه مخلوطاً بغيره من العلوم —حسب علمي- الإمام الشافعي -رحمه الله- المتوفى سنة(٢٠٤هـ)، فقد ألف كتابه "الرسالة "في أصول الفقه، وكان هذا العلم يضم مباحث في المصطلح، وما زالت كتب أصول الفقه تضم تلك المباحث منذ عهد الشافعي إلى اليوم، وقد ذكر الشافعي الاحتجاج بالمرسل، وتعارض الوصل والإرسال، وانفراد الثقة وزيادته، وهي مباحث في المصطلح،ثم جاء بعده مسلم -رحمه الله- وقد ولد في نفس السنة التي توفي فيها الشافعي -رحمه الله- سنة(٢٠٤هـ)، فألف صحيحه وقدم له بمقدمته الشهيرة، وتسمى "خطبة صحيح مسلم"، وذكر فيها مباحث في علم المصطلح كالحديث المعنعن، والمرسل، وشروط الرواة المقبولين، وغير ذلك من المباحث، ولكنه لم

يتعمد التأليف في علم المصطلح كفن مستقل.

أما أول من ألف فيه كفن مستقل فهو الرامهرمزي المتوفى سنة(٣٦٠هـ) في كتابه المشهور: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» ثم تتابعت التآليف بعده.

ومن المنطقي أن يكون هذا العلم أداة الباحث الحديثي الأولى، لأنه العلم الذي أودعت فيه الممارسة العملية الطويلة، من أيام الصحابة إلى مئات السنين بعد عصرهم، في الرواية ونقدها وما يتعلق بهما من علوم وأحوال.

**قواعد علم المصطلح نوعان:**

النوع الأول: القواعد الإجماعية التي أجمع أهل العلم بالحديث عليها، مثل اشتراط العدالة والضبط في الجملة، واشتراط الاتصال،ورد رواية الكذاب، وقبول نوع السماع من أنواع التحمل، وغير ذلك.

النوع الثاني: القواعد المختلف فيها، وليس هذا بمستغرب فكل العلوم التي تُجمع فيها قواعد تنظم سيرها،لا بد أن تكون هناك قواعدُ متفقاً عليها، وقواعدُ مختلفاً فيها، كما في أصول الفقه، فقد اختلفوا في قواعد وأصول كثيرة، فقد اختلفوا في المصلحة المرسلة،وشرع من قبلنا،والاستحسان،وسد الذرائع، هل هي من أدلة الشرع أو لا ؟، كما اختلفوا في انتقاض الإجماع بنقض مجتهد بعد عصر الإجماع، واختلفوا في وجود الإجماع نفسه، وفي أدوات الاجتهاد، وغير ذلك.

وفي المصطلح اختلفوا في متى تقبل زيادة الثقة(أي متى تقبل ومتى تكون شاذة) وفي حجية المرسل، وفي عددٍ من مسائل الحَسَن أولهُا حَدُّهُ، وشروطه، وفي قبول الإجازة كنوع من أنواع التحمل، وغير ذلك من المسائل.

والمقصود أن القواعد التي أجمع النُّقاد عليها أو كان الخلاف فيها شاذاً، فإنه يجب أن يفرغ الباحث ذهنه من مناقشة ثبوت إقرارها فقد كُفي في ذلك، وإذا أراد أن يجرب مناقشة ثبوتها فليجرب، وسيجد أنه أفرغ وقتاً في غير مكانه.

وأما القواعد التي اختلفوا فيها وهي ليست كثيرة، فإن الباحث لن يصل إلى تحقيقها ومعرفة الصواب فيها إلا عن طريقين:

الطريق الأول: الممارسة العملية الطويلة في كتب العلل كما أسلفنا.

الطريق الثاني: الاسترشاد بكلام الأئمة النقاد أمثال علي بن المديني(٢٣٤هـ) وأحمد بن حنبل(٢٤١هـ) والبخاري(٢٥٦هـ) والنسائي(٣٠٣هـ) والدارقطني(٣٨٥هـ)ثم من المتأخرين الحافظ الذهبي ٧٤٨هـ والحافظ العلائي(٧٦٥هـ)وابن رجب الحنبلي(٧٩٥هـ) وغيرهم.

**الأمر الخامس:التخريج، وهو: القدرة على البحث عن الحديث والوصول إلى مظانّه لمعرفة جميع طرقه ورواياته،** لمعرفة هل في الحديث علة أو لا، وهو ما يسمى عند الكثيرين التخريج، ففي كتاب(علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية) :" وقد عَرَّفَ الإمامُ السخاوي التخريج عَرَضاً في مبحث آداب طالب الحديث فقال:((

التخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة [52] ونحوهما، وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو)). اهـ.....وقد حوى هذا التعريف أعلى مراتب التخريج وأدناها، وإن كان الثاني على ندرة. فأعلى مراتب التخريج يشمل العزو والرواية والحكم والتعليل والترجيح، وهو شأن الأئمة الكبار كما هو ظاهر في كتب شيخه الحافظ بن حجر، وغيره من الأئمة كالزيلعي وابن الملقن. يقول الخطيب البغدادي:((كان بعض شيوخنا يقول: من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ وليأخذ قلم التخريج)). اهـ.

كما يتناول التعريف أدنى المراتب وهي مجرد العزو والإخراج، وهذا توسع في الإطلاق كما ذكر، لأن الأصل هو الأول. وبين هاتين المرتبتين مراتب أخرى، وسائر التعريفات التي عرف بها التخريج بعد الإمام السخاوي لا تخرج عن هذا التعريف " [53].

إذاً: فالقدرة على الوصول إلى الحديث في مظانه وتتبع طرق وروايات الحديث لاكتشاف العلة فيه من أهم ما يحتاجه الناقد، لأنه لا يمكن أن يصل إلى اكتشاف العلة إلا بذلك.

فتتبع الطرق والروايات من لوازم اكتشاف العلة، والمقصود المرحلي للتخريج هو تتبع الطرق والروايات، ومقصوده الأساس هو الوصول إلى العلة أو الحكم بخلو الحديث منها.

**وفي أهمية تتبع الطرق والروايات:**

- يقول عبد الله بن المبارك -رحمه الله-(١٨١هـ): " إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض " [54]، وهذا يقتضي أن تكون طرقه ورواياته مجموعة لديك حتى تقارن بينها، وتضرب بعضها ببعض.
- وقال علي بن المديني -رحمه الله-(٢٣٤هـ): " الباب إذا لم تُجْمَع طُرُقُهُ لم يتبينْ خَطَؤُهُ " [55].
- ويقول الإمام أحمد -رحمه الله-(٢٤١هـ): " الحديث إذا لم تَجمعْ طرقَهُ لم تَفْهَمْهُ، والحديث يفسر بعضه بعضاً " [56].
- ويقول الخطيب البغدادي -رحمه الله-(٤٦٣هـ): " والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الضبط والإتقان " [57].
- ويقول الحافظ بن حجر: " وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة " [58].

**الأمر السادس: الاطلاع المستمر على كتب الجرح والتعديل لا سيما المسندة منها** لأنه لن يقوم نقد الحديث إلا على جانبيه:(نقد الأسانيد بما فيها النظر في أحوال الرجال، والنظر إلى المعنى)،ومسألة استمرار النظر في كتب

الرجال لا يشك فيها ناقِدٌ أو مُمَارِسٌ، ولكننا نلفت النظر هنا – مع حرصنا على الكتب الشهيرة في الرجال – إلى الكتب المسْنَدة منها، والتأمل فيها وملاحظة أخطاء الثقات فضلاً عن أخطاءِ غيرهم.

وكتب الرجال نوعان رئيسان من حيث كونها مسندة (وكلا النوعين لا يستغني عنهما الباحث):

**النوع الأول:** الكتب المتقدمة وهي كتب مُسندة –في الأغلب وليس الجميع–، والمقصود بالمسْنَدة هنا: الكتب التي يروي مؤلفوها الجرح والتعديل في الرواة بالأسانيد إلى قائليها، وفي كتب الضعفاء يهتم المؤلفون بذكر نماذج من أحاديث الرواة المترجَمِينَ، **وهذا مفيد جداً**.

وأهم ما يمكن أن يستفيده المتدرب على النقد أن يلاحظ أخطاء المترجَمين سواء كانوا ضعافاً أم كانوا ثقاتٍ.

ومن أهم الكتب القديمة التي تذكر نماذج من روايات الضعفاء "الضعفاء للعقيلي "، و " الكامل في الضعفاء لابن عدي " وهو من أكثر الكتب فائدة، وينبغي للناقد أن يرجع إلى هذا الكتاب كثيراً لما يحتويه من فوائد متعلقة بذكر الأحاديث الخاصة بالراوي واستخراج العلل منها، فهو كتاب رجال، ولكنه خاص بالضعفاء وبعض الثقات، إذ خولف ابن عدي في ذكره لبعض الرواة والحكم عليهم بالضعف في كتابه هذا، وكتاب " مراسيل ابن أبي حاتم" وإن كان خاصاً بالمراسيل (أي الانقطاع في السند بمعناه العام) إلا أنه يفيد الباحث في أمرين أساسيين:

١– في شرط الاتصال إذ إنه يبين السماعات بين الرواة، ويبين مَن سمع عمن سمع، ومن لم يسمع عمن يروي عنه في السند.

٢– يذكر نماذج لأحاديث لم يسمعها الرواة.

وأما الكتب التي تهتم بأخطاء الثقات فهي كتب العلل، وربما استغرب بعض القراء علاقة كتب العلل بالرجال، والحقيقة أن المتقدمين الذين ألفوا في العلل مزجوا ذلك بالجرح والتعديل، كما في "علل ابن المديني"، بل إن فيه فوائد عظيمة قد لا توجد في غيره من الكتب، إذ إنه لخص سير الرواية لقرنين كاملين، وذكر أبرز من انتهت إليهم الرواية في عصرهم ومكانهم، و"تعرض لعدد من الرجال من حيث العدالة والضعف وثبوت الرواية عنهم أو انقطاعها كما أن فيه البيان لكثير من الوفيات والكنى" [٥٩]،وكما في علل أحمد بن حنبل"...ففيه الكلام عن الثقات والرواة عنهم،والضعفاء والمبتدعة والمتروكين والمجاهيل،وفيه أخبار المدلسين والكلام عمن أرسل الحديث،وكثير من تراجم رجال الأخبار فيذكر وفياتهم ومواطنهم،والقسم الأعظم والأكبر هو الكلام عن الأسانيد والمتون المعلة..." [٦٠]، وهذه الكتب وإن كانت غير مرتبة إلا أنها تفيد الناقد الحديثي في كيفية اكتشاف أخطاء الرواة سواء في الأسانيد أم في المتون.

**النوع الثاني:** الكتب المتأخرة في الرجال التي استقت معلوماتها من الكتب القديمة، وأهم المميزات الأساسية للكتب المتأخرة ما يلي:

١– أنها احتوت على خلاصات مهمة في الرواة.

٢- أنها أحسن ترتيباً.

٣- أنها أكثر جمعاً.

وأبرز أمثلة هذه الكتب: "تهذيب الكمال "للمزي(٧٤٢هـ)، وكتب تلميذه الذهبي(٧٤٨هـ) كـ"ميزان الاعتدال" و"الكاشف" و" تذكرة الحفاظ " وغيرها، وككتب الحافظ بن حجر(٨٥٢هـ) وأشهرها "تهذيب التهذيب"،فهذه الكتب ليست كتباً مسندة،وإن كان بعض هؤلاء المؤلفين يذكر الراوي ثم يذكر له حديثاً يرويه بالسند من عنده عن طريق هذا الراوي ويتحرَّى أن يكون عالياً في الغالب، كما فعل الذهبي في أكثر المترجَمين في كتابه تذكرة الحفاظ، وكما فعل المزي في جَمْعٍ من المترجَمين في كتابه " تهذيب الكمال ".

وكما قلنا لا يستغني الباحث الناقد عن الكتب القديمة، ولا عن الكتب المتأخرة، لأن لكل نوع منهما مزايا تنفعه في صقل القدرة على البحث والنقد والتمحيص والتمييز.

**خاتمة**

يشهد الأئمة الكبار أن علم الحديث علم واسعٌ كثير الفروع، وأن علم النقد الحديثي لا يتقنه إلا القلة، فهم قلة من قلة.

أما شروط الناقد الحديثي ومؤهلاته فهي ثلاثة أنواع أساسية، ولا بد من وجودها كلها في الناقد، وهي:

**النوع الأول: المؤهلات الذاتية لدى الناقد الحديثي وهي في أمرين:**

أ- الذكاء والفطنة الفطريان.

ب- الإنصاف والتجرد من الخلفيات العقدية والفكرية السابقة، وأن يُعْرَفَ الناقدُ بحبه للحقيقة لذاتها، إما خوفاً من الله وابتغاء مرضاته، وإما لطبعٍ في نفسه.

**النوع الثاني: المؤهلات العلمية العامة، وأهمها أمران:**

أ- أن تكون لديه معرفة شرعية جيدة.

ب- أن تكون لديه ثقافة إسلامية كافية (يكفي أن نقول كافية، وليس بالضرورة واسعة).

**النوع الثالث: المؤهلات العلمية الخاصة بنقد الحديث.**

لا يشك المتخصصون في أي علم من العلوم سواء كانت دينية أم دنيوية أن الرسوخ في العلم لا يكون إلا بالممارسة الطويلة، وهذا ما يسمى بالْمَلَكَة.

وإذا أردنا تفصيل ذلك فيما يخص مؤهلات الناقد الحديثي بإيجاز ففيما يلي:

٥) الممارسة الطويلة لقراءة كتب الحديث، وهي من حيث الأهمية للناقد الحديثي على أربع مراتب، ابتداءً بالأهم فالمهم:

الأولى: الكتب التي قصدت جمع الصحيح ( الصحيحان)، فهما أصح كتب الحديث النبوي على الإطلاق لدى الأئمة وجمهور الأمة، لتكوين ذوقٍ لدى الناقد الحديثي بصفات حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– الثابت عنه.

الثانية: ممارسة الاطلاع على قراءة الكتب التي قصدت مناقشة أو جمع غير الثابت عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–لتكوين ذوق لدى الناقد الحديثي بصفات الحديث الدخيل على حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–فأما الكتب التي تهتم بمناقشة ذلك فهي كتب العلل، وممارسة الاطلاع عليها أعلى تدريبات النقد الحديثي، ثم الكتب التي جمعت الموضوع والضعيف، وإن كان بعضها عليه مآخذ، ولكن المطلع عليها باستمرار لا يعدم فائدة جيدة في ذائقته النقدية في صفات الحديث الدخيل على رسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

الثالثة: ممارسة الاطلاع على الكتب الأصول، وهي تسعة كتب (الصحيحان، والسنن الأربع، وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الدارمي) وقد خَرَجَ الصحيحان في المرتبة الأولى، وبقيت الكتب السبعة، وهي مهمة، لأن فيها —كثيراً –سوقاً للإسناد لبيان الاختلاف، إلى جانب بيان بعض مؤلفيها لدرجة الحديث صراحة أو إشارة، ولمعرفة الصناعة الحديثية فيها والتدرب عليها.

الرابعة: ممارسة الاطلاع على بقية الكتب الحديثية –غير الكتب الأصول –لمعرفة مناهج المحدثين ومدارس التصحيح والتضعيف.

٦) إتقان معرفة أنواع علوم الحديث (أصول الحديث)، المعروف بعلم " المصطلح " حتى ولو كان من المنتقدين لبعض مباحثه، لأن قواعد هذا الفن – لا سيما المجمع عليه منها – طرق قد سلكها المحدثون ومضوا على تطبيقها، وما توافقت نظراتهم فيها إلا بخبرة متراكمة وطويلة.

٧) القدرة على التخريج، أي القدرة على البحث عن الحديث والوصول إلى مظانّه، وجمع طرقه ورواياته للحكم عليه.

٨) الاطلاع المستمر على كتب الجرح والتعديل المسْنَدة، والتأمل فيها وملاحظة أخطاء الثقات فضلاً عن أخطاء غيرهم، وكذلك كتب الرجال المتأخرة، لأن فيها خلاصات مهمة، ولسهولة ترتيبها، ولأنها أكثر جمعاً.

**الهوامش**

(١) التقييد في ذكر رواة المسانيد(٣٢٤/١) لابن نقطة، وانظر سير أعلام النبلاء(٥٠٦/١٨)، وتذكرة الحفاظ للذهبي(١١٨٦/٣) في ترجمة الهروي.

(٢) المصدر نفسه(١٧٣/١).

(٣) جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ص٢٥٦.

(٤) مقتبس من كلام السمعاني -رحمه الله-(٥٦٣هـ) في كتابه أدب الإملاء والاستملاء(١/٣).

(٥) الباعث الحثيث لابن كثير(١/١١).

(٦) اقتباس من كلام الدكتور همام عبد الرحيم سعيد في مقدمته على شرح علل الترمذي لابن رجب(١/٣٧).

(٧) منهاج السنة النبوية(٧/ ٢١٥- ٢١٦) بتصرف يسير.

(٨) معجم مقاييس اللغة(٥ / ٣٧٥) مادة نقد.

(٩) لسان العرب -(٣ / ٤٢٥) مادة نقد.

(١٠) المعجم الوسيط -(٢ / ٩٤٤) مادة نقد.

(١١) المعجم الوسيط (٢ / ٩٤٤) مادة نقد.

(١٢) «لسان العرب»(٢/١٣٣)، و«المعجم الوسيط»(ص١٦٠)، لجماعة من علماء مجمع اللغة العربية.

(١٣) انظر «توجيه النظر إلى أصول الأثر»(١/١) لطاهر الجزائري الدمشقي.

(١٤) هو العلامة عبد الرحمن بن يحي بن علي بن محمد المعلمي العُتُمي، اليماني، مفخرة علماء اليمن، وكبير محققي عصره في الحديث والتاريخ، ولد سنة(١٣١٣هـ- ١٨٩١مـ) بعُتُمة جنوب صنعاء، وتعلم ونشأ بها، ثم هاجر إلى جيزان في دولة الإدريسي، وتولى رئاسة القضاء ولقب بـ " شيخ الإسلام "، وقد عمل في دائرة المعارف في الهند لربع قرن مصححاً لكتب الحديث والتاريخ، ثم عاد إلى مكة وعين أميناً لمكتبة الحرم المكي، ثم شوهد ميتاً بين الكتب منكباً عليها سنة(١٣٨٦هـ - ١٩٦٦مـ)، وقيل بل توفي على سريره، والله أعلم. قال العلامة الدكتور بكر أبو زيد فيه: " ذهبي عصره.. تحقيقات هذا الحَبْر نقش في حَجَر، ينافس الكبار كالحافظ ابن حجر، فرحم الله الجميع "، وقد ذكر أبو زيد أنه اعتمد في كتابه " التأصيل " على كلام كبار أئمة العلماء خاصة في الحديث، وذكر منهم خمسة عشر حَبْرَاً، ولم يذكر بعد السخاوي أحداً من أهل العصور المتأخرة إلا العلامة المعلمي اليماني !، وله تحقيقات وتعليقات على كثير من الكتب الحديثية وغيرها.، ومن أشهر مصنفاته: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، والأنوار الكاشفة في الرد على أضواء السنة لمحمود أبي رية،. انظر: الأعلام للزركلي(٣/٣٤٢)، و " التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل " لبكر أبو زيد ص٢٧.

(١٥) مقدمة تحقيقه لكتاب الفوائد المجموعة ص( ح- ط) – تحقيق المعلمي.

(١٦) باب إفشاء السلام من الإسلام(١-٣٢) رقم ٢٨-دار طوق النجاة – ١٤٢٢هـ تحقيق محمد زهير الناصر.

(١٧) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته -(١ / ٨٧-٨٨).

(١٨) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته (١ / ٢٩٢).

(١٩) معرفة علوم الحديث للحاكم ص١٧٤.

(٢٠) قال ابن كثير -رحمه الله-وهو يتكلم عن الرواية باللفظ بعد أن تكلم عن الرواية بالمعنى:" وكان ينبغي أن يكون هذا هو الواقع، ولكن لم يتفق ذلك "الباعث الحثيث ص١٨.

(٢١) فتح المغيث ٢٨٩/١، وتدريب الراوي ٧٠/١.

(٢٢) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي(١٥٠/١).

(٢٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٥/٢، وانظر الكلام على هذه النصوص الآتية وما بعدها في تحرير علوم الحديث للجديع(١٠٣/١).

(٢٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٤٩.

(٢٥) التمهيد لابن عبدالبر ٦٥/١.

(٢٦) التمهيد ٦٧/١.

(٢٧) هو عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة، العرزمي، أبو محمد الكوفي، وصفه الذهبي بـ " الإمام الحافظ " وقال فيه سفيان الثوري: " الميزان "، وتكلم بعضهم في ضبطه بسبب هذا الحديث وغيره، مات سنة(١٤٥هـ) روى له مسلم والأربعة، والبخاري في التفسير. انظر سير أعلام النبلاء(١٠٧/٦)، والتقريب رقم(٤١٨٤).

(٢٨) سنن الترمذي –كتاب الأحكام عن رسول الله – باب ما جاء في الشفعة للغائب – رقم(١٣٦٩)، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف(٨١/٨)، ن: المكتب الإسلامي – بيروت – الثانية -١٤٠٣هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، وابن أبي شيبة في المصنف(٣٨٤/٤) ن: مكتبة الرشد – الرياض – الأولى - ١٤٠٩هـ، تحقيق كمال يوسف الحوت، والبيهقي في السنن الكبرى(١٠٦/٦) ن: مكتبة دار الباز – مكة المكرمة – ١٤١٤هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا.

(٢٩) نقله الترمذي في سننه –كتاب الأحكام عن رسول الله – باب ما جاء في الشفعة للغائب – رقم الحديث(١٣٦٩).

(٣٠) انظر سنن البيهقي(١٠٧/٦).

(٣١) أخرجه البخاري –كتاب البيوع – باب بيع الشريك من شريكه – رقم(٢٠٩٩)(٢١٠٠)، وأبو داود – كتاب البيوع – باب الشفعة – رقم(٣٥١٤) وانظر علل الترمذي للقاضي ص ٢١٦، لمحمد بن عيسى بن سورة

الترمذي المتوفى ٢٧٩هـ، ترتيب أبي طالب القاضي، ن: دار عالم الكتب – بيروت – الأولى ١٤٠٩هـ، تحقيق صبحي السامرائي، وأبي المعاطي النوري، ومحمود الصعيدي.

(٣٢) انظر سير أعلام النبلاء(٦/١٠٨)، ونصب الراية(٤/١٧٣)، لعبد الله بن يوسف الزيلعي المتوفى ٧٦٢هـ، ن: دار الحديث – مصر – ١٣٥٧هـ، تحقيق محمد بن يوسف البنوري.

(٣٣) علل الترمذي للقاضي ص٢١٦.

(٣٤) صحيح البخاري –كتاب بدء الوحي–، رقم(٣)، ومسلم باب بدء الوحي رقم الباب ٧٣.

(٣٥) تذكرة الحفاظ -(٣ / ١١٤١)- الموسوعة الشاملة – الإصدار الثالث.

(٣٦) شرح علل الترمذي(١/٢٤٥).

(٣٧) مقدمة تحقيقه لكتاب الفوائد المجموعة ص( ح- ط).

(٣٨) تدريب الراوي(١/٢٧٥)- مكتبة الرياض الحديثة – تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

(٣٩) تدريب الراوي(١/٢٧٦).

(٤٠) الإرشاد للخليلي القزويني(٣ / ٩٦٢)- مكتبة الرشد – الرياض –١٤٠٩هـ - تحقيق د.محمد سعيد عمر إدريس.

(٤١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص١٧٤.

(٤٢) انظر تذكرة الحفاظ(٢/٤٢٨).

(٤٣) تقريب التهذيب رقم الترجمة( ٤٧٦٠).

(٤٤) انظر التراتيب الإدارية في نظام الحكومة النبوية، لمحمد عبد الحي الكتاني المتوفى ١٩٦٢م،(٢/٢٠٣)، ن: دار الكتاب العربي – بيروت – من غير تاريخ طبع – مجلدان.

(٤٥) لخصه أحمد بن أبي بكر الطبراني الكاملي المتوفى سنة ٨٣٥هـ من مسند يعقوب بن شيبة، بتحقيق الدكتور علي الصياح، وتقديم الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبدالكريم، ن: دار ابن الجوزي.

(٤٦) تدريب الراوي(٢/١٥٥).

(٤٧) جامع العلوم والحكم لابن رجب ص٢٥٦- دار المعرفة – بيروت –١٤٠٨هـ.

(٤٨) المنار المنيف ص ١١٧، بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله.

(٤٩) سير أعلام النبلاء(١٣/٢١٢).

(٥٠) عارضة الأحوذي لأبي بكر بن العربي ١/٥-٦، طبعة دار الكتب العلمية.

(٥١) أهمية علم مصطلح الحديث والتخريج ودراسة الأسانيد لذياب بن سعد الغامدي(٩/١). منقول من الموسوعة الشاملة – الإصدار الثالث.

(٥٢) البدل والموافقة من أقسام العلو النسبي، فالبدل هو: أن يسوق المصنف المتأخر الحديث بسنده فيوافق أحد أصحاب الكتب الستة مثلاً في شيخ شيخه مع علو الإسناد، والموافقة هي: أن يقع لك حديث عن شيخ مسلم مثلاً من غير جهته بعدد أقل من عددك إذا رويته بإسنادك عن مسلم عنه.انظر تدريب الراوي للسيوطي(١٦٥/٢-١٦٦).

(٥٣) علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية(٢/١) للدكتور محمد بن ظافر الشهري – الموسوعة الشاملة – الإصدار الثالث.

(٥٤) الجامع لأخلاق الراوي(٢٩٥/٢)- مكتبة المعارف – الرياض -١٤٠٣هـ، تحقيق د.محمود الطحان.

(٥٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي(٢١٢/٢).

(٥٦) المصدر السابق.

(٥٧) الجامع لأخلاق الراوي(٢٩٥/٢).

(٥٨) نكت الحافظ ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح(٧١٠/٢ -٧١١) – عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة – تحقيق د.ربيع بن هادي المدخلي.

(٥٩) مقدمة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد لشرح علل الترمذي(٢٢/١).

(٦٠) المصدر السابق(٢٣/١).

## المصادر والمراجع


١) أدب الاملاء والاستملاء ، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، تحقيق: ماكس فايسفايلر ، ن: دار الكتب العلمية ، ط: الأولى، ١٤٠١ هـ.

٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: الدكتور محمد سعيد ادريس ، ن: مكتبة الرشد ، ط:الأولى ١٤٠٩هـ.

٣) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، ن: دار الكتب العلمية ، ط: الأولى.

٤) تحرير علوم الحديث ، لعبد الله بن يوسف الجديع ، ن: مؤسسة الريان للطباعة و النشر ، ط:الأولى ١٤٢٤هـ.

٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ،لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، ن: دار طيبة.
٦) تذكرة الحفاظ ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، ن: دار الكتب العلمية ، ط: الاولى ١٤١٩هـ.
٧) التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة العلمية ، لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير بن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني ، تحقيق: عبدالله الخالدي ، ن: دار الأرقم ، ط:الثانية.
٨) تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، محمد عوامة ، ن: دار الرشيد: ط: الأولى ١٤٠٦هـ.
٩) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لأبي عمر بن عبدالبر النمري، ن: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبدالكبير البكري.
١٠) جامع العلوم والحكم ، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – إبراهيم باجس ، ن: مؤسسة الرسالة ، ط: السابعة ١٤٢٢هـ.
١١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ، تحقيق: د. محمد الطحان ، ن: مكتبة المعارف.
١٢) الجرح والتعديل ، لعبدالرحمن بن أبي حاتم الحنظلي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
١٣) سنن أبي داود ، لسليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، ن: دار الرسالة العالمية ، ط: الاولى ١٤٣٠هـ.
١٤) سنن الترمذي ، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، تحقيق: بشار عواد معروف ، ن: دار الغرب الإسلامي ، ط:١٩٩٨م .
١٥) السنن الصغير ، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي ، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي ، ن: جامعة الدراسات الإسلامية – باكستان ، ط: الأولى ١٤١٠هـ.
١٦) سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، ن: مؤسسة الرسالة ، ط: الثالثة، ١٤٠٥ هـ.

١٧) شرح علل الترمذي ، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي ، تحقيق: الدكتور همام عبدالرحيم سعيد ، ن: دار المنار ، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.
١٨) صحيح البخاري ، لمحمد بن اسماعيل البخاري ، تحقيق: محمد زهير الناصر ، ن: دار طوق النجاة ، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.
١٩) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي ، لأبي بكر بن العربي المالكي ، تحقيق: جمال مرعشلي ، ن: دار الكتب العلمية ، ط:الأولى ١٤١٨هـ.
٢٠) علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، لمحمد بن ظافر الشهري ، ن :مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ،
٢١) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، تحقيق: عبدالرحمن ابن يحيى المعلمي اليماني ، ن: دار الكتب العلمية.
٢٢) لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى ، ن:دار صادر ، ط: الثالثة ١٤١٤هـ.
٢٣) مسند عمر بن الخطاب ، لأبي يوسف يعقوب بن شيبة بن الصَّلْت بن عُصْفور السدوسي بالولاء البصري ، تحقيق: كمال يوسف الحوت ، ن: مؤسسة الكتب الثقافية ، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.
٢٤) مصنف عبدالرزاق ، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، ن:المجلس العلمي — الهند ، ط:الثانية ١٤٠٣هـ.
٢٥) المصنف في الأحاديث والآثار ، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان ابن خواستي العبسي ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، ن: مكتبة الرشد ، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.
٢٦) المعجم الوسيط ، لإبراهيم مصطفى – أحمد الزيات – حامد عبد القادر – محمد النجار ،ن: دار الدعوة.
٢٧) معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي،، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ، ن: دار الفكر ، ط:١٣٩٩هـ.
٢٨) معرفة علوم الحديث ، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري ، تحقيق: السيد معظم حسين ، ن: دار الكتب العلمية ، ط: الثانية، ١٣٩٧هـ.

٢٩) فتح المغيث بشرح الفية الحديث، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر ابن عثمان بن محمد السخاوي ، تحقيق: علي حسين علي ، ن: مكتبة السنة – مصر ، ط: الأولى ١٤٢٤هـ.

٣٠) معرفة علوم الحديث ، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، ن: دار الكتب العلمية – بيروت ، ط: الثانية ١٣٩٧هـ ، تحقيق السيد معظم حسين.

٣١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة ، ن: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب ، ط: الأولى ١٣٩٠ هـ.

٣٢) منهاج السنة النبوية ، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم ، ن: مؤسسة قرطبة ، ط: الاولى ١٤٠٦هـ.

٣٣) نصب الراية لأحاديث الهداية ، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي ، تحقيق: محمد عوامة ، ن:مؤسسة الريان للطباعة والنشر ، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

٣٤) النكت على كتاب ابن الصلاح ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي ، ن: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية–المدينة المنورة، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.